مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العقوبات وتداعياتها على الاقتصاد الإيراني

حميد رضا ابراهيمي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العقوبات وتداعياتها على الاقتصاد الإيراني

حميد رضا ابراهيمي*

المقدمة

منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وُضِعَت إيران تحت قيود العقوبات الاقتصادية، فكان أولها مرتبطاً بالأعوام (1980-1978)، إذ صُودِرت بموجبه الأموال الإيرانية المودعة في المصارف الأميركية، فقد مُنِعَت من تبادل المواد الغذائية، وكذا مُنِعَ الأميركيُّون من التعامل المالي، أو الاقتصادي مع الإيرانيين.

وتزامنت الجولة الثانية من العقوبات مع اندلا ع الحرب العراقية الإيرانية بين الأعوام (1983-1995)، إذ أقرَّ الكونجرس الأميركي حظراً على تصدير المعدات العسكرية، وتصدير البضائع الأمريكية، وصفقات تطوير صناعة النفط الإيرانية، والاستثمار بين إيران والولايات المتحدة.

أمَّا الجولة الثالثة من العقوبات فقد كانت عام 1996، إذ تضمَّنت التصويت على العقوبات الإيرانية الليبية، وإدراج المصارف الإيرانية وبعض الشركات التابعة للحرس الثوري تحت لائحة العقوبات المفروضة.

أمَّا الجولة الرابعة من العقوبات فقد بدأت عام 2010، وكان الهدف منها هو: إيقاف التقدُّم النووي الإيراني، وحظر صادرات النفط الإيراني، كما تُعدُّ عقوبات البنك المركزي، وتشديد منع السلع الأساسية من أهم نقط الحصار بهذه الحقبة، إلا أنَّ أكثر العقوبات خنقاً للاقتصاد الإيراني ظهر في حقبة الرئيس الأميركي السابق "ترامب" فكان واحداً من أهم آثاره هو انخفاظ الناتج المحلي، إذِ انكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة (4.99%) منذ عام 2017-2020.

شهدت إيران نمواً اقتصادياً بنسبة (12.5%) في عام 2016، وتحديداً بعد التوقيع على الاتفاق النووي مع السداسية العالمية، إلا أنَّ هذا النمو سرعان ما انكمش، كما تقلَّصت عملية التصدير والاستيراد كثيراً، فضلاً عن فرض العقوبات على النفط، وصناعة المعادن الإيرانيين، والتي تُعدُّ بدورها مصدراً رئيساً من مصادر الصادرات الإيرانية، وفي ظل هذه الظروف من المتوقَّع أن

* صحفي مختص في شؤون العالم العربي والشرق الاوسط.

يرتفع معدَّل البطالة في إيران، فوَفْقاً لصندوق النقد الدولي من المتوقَّع أن يصبح حوالي (12.4%) من سكَّان إيران عاطلين عن العمل بحلول عام 2021، كما أنَّ العجز الحاصل في الميزانية هو نتيجة لما فُرِضَ من عقوبات سابقة، بمعنى أنَّ الحكومة الإيرانية تنفق أكثر ممَّا تستطيع تحمُّله؛ لأنَّ العجز المالي آخذ بالاتساع، ويحد عجز الميزانية هذا من قدرة البلاد على تحسين النشاط الاقتصادي والتعافي من وباء فيروس (كورونا).

المشكلة الاقتصادية الأخرى في إيران هي عدم تصويت "مجموعة العمل المالي" (FATF)، ولذا باتت إيران مقطوعة تماماً عن شبكة المصارف العالمية في الوقت الحالي، وتتَحوَّل الأموال فيها عبر الحقائب التقليدية أو مكاتب الصيرفة، وتُتاجر بطريقة المعاوضة بضاعة ببضاعة، وبسبب إدراج إيران في القائمة السوداء لـ(FATF) فهي غير قادرة على إقامة علاقات تجارية مع الدول التي لديها اتفاقية نقدية متعددة الأطر مع الـ(FATF)، ومن هنا يجب القبول بأنَّ العقوبات الاقتصادية هي السبب في وضع البلد بهذا المأزق الحالي، إلى جانب عدم التصويت على الإجراءات العملية التي توقعتها مجموعة العمل المالي الخاصة بغسيل الأموال من إيران.

شرح الموضوع

لقد تمكَّنتِ العقوبات الدولية من جانب، والعقوبات الأحادية الإميركية من الجانب الآخر من وضع إيران تحت التأثير المباشر.

- عدم إمكانية إصدار كفالات بنكية وتحويل الأموال إلى الخارج.
- رفض قبول فتح اعتماد مستندي للشركات والأفراد الإيرانيين.
- عدم إمكانية صدور تأشيرات دخول لكثير من التجار الإيرانيين في عديد من الدول.
- تعليق عقود النقل التكنولوجي مع شركات أوروبية وآسيوية بارزة.
- عدم استلام عائدات صادرات الكهرباء الإيرانية.
- حيلولة الصناعة المصرفية إلى غير اقتصادية؛ بسبب فقدان التأمين الاجتماعي.
- إهمال أو توقُّف العقود المهمة نظير العقد مع شركة "توتال فرانس".

. محدودية صادرات النفط ومشتقاته.

. إضعاف التصنيف الإيراني بواسطة المؤسسات الدولية.

. منع إيران من الاستفادة من خطوط الائتمان والاستثمارات الأجنبية.

. خروج الشركات الدولية من السوق الإيراني، ووقف التعاون مع الشركاء المحليين.

. توقف شراء الطائرات بعد عودة العقوبات الأميركية.[1]

وبعد أشهر من المباحثات حول إحياء الاتفاق النووي مع القوى العالمية، ووصولها إلى مراحلها النهائية، وأصبح من المتوقَّع جداً التوصُّل إلى اتفاق معلن، توقفت المباحثات، وأصبح يشوبها قلق من أنَّها ستنهار كلياً.

فبعد أنِ استمرت العقوبات الاقتصادية، وأخذت أبعاداً اقتصادية، ومصاعب جمَّة، ألقت بظلالها على حياة المواطن الإيراني الفقير، وأضفت صعوبة على حياته، إلا أنَّ إيران وبطبيعة الحال واجهت مراحل وحزم من العقوبات في الحقب الماضية، جعلتها قادرة على التأقلم مع الظروف الحالية.

كما أنَّ استدامة صعود مؤشر التضخم، وهبوط سعر العملة الوطنية، وانكماش الناتج الإجمالي المحلي، وضع البلاد أمام تحديات اقتصادية عديدة، من ضمنها صعود أسعار اللحوم، والأرز، والطحين، ممَّا جعل المواطن الإيراني يغيّر من بعض عاداته الغذائية التي اعتاد عليها، ومع أنَّ إيران ليست أمام أزمة مجاعة كبرى، إلا أنَّها تواجه انخفاضاً واضحاً في القدرة الشرائية للمواطن المحلي، وهذا بحد نفسه يُعدُّ «أزمة إنسانية»، ومن هنا فإنَّ انخفاض الرفاهية لدى المواطن الإيراني، يُعدُّ عملياً فشلاً للسياسة التي تهدف إلى تقليل المعاناة والإنسانية.

يُعدُّ مؤشر أسعار المستهلك أداةً يمكن عن طريقها تحديد التغيرات في إنفاق المستهلكين على دفع قيمة البضائع والخدمات في حقبٍ زمنيةٍ مختلفة، وتحديداً في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار في إيران عموماً كما هو موضَّح في الرسم البياني الأخير، ينخفض متوسط دخل الفرد في إيران، وهذا من شأنه أن يوجد فجوة خطيرة في الاقتصاد الإيراني، كما يصعِّب من مهمة توفير الغذاء والدواء

1. HTTPS://WWW.ISNA.IR/NEWS/1400012614842/

للمواطن أكثر من السابق.[2]

كان تأثير العقوبات على العملة الإيرانية (الريال) والتضخم الحاصل نتيجة العقوبات على طهران جلياً، فقدِ ارتفعت أسعار البضائع عملياً، حتى وصلت إلى (40%) أكثر ممَّا كانت عليه في العام السابق، وهذا يعني أنَّ هناك تأثيراً اقتصادياً واضحاً على حسابات ملايين العوائل الإيرانية.

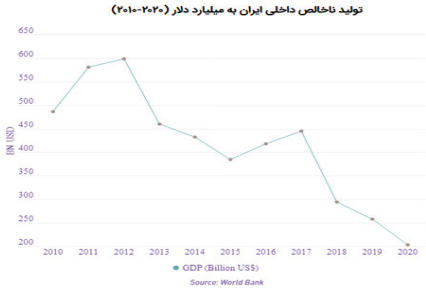

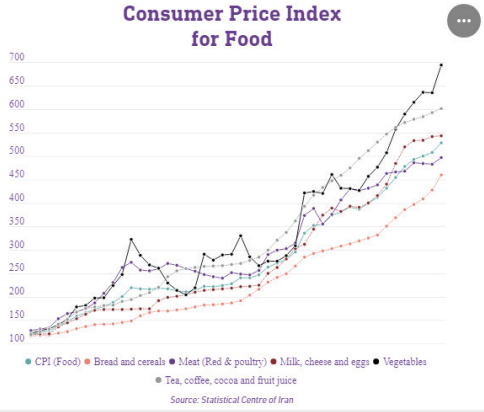

التضخُّم هو واحد من أكثر العوامل السلبية نتيجة للعقوبات الأميركية على طهران، والذي لم يُعالج حتى الآن، ففي الولايات المتحدة وبعد أن وصل مؤشِّر التضخم فيها إلى (8.5%) في العام الحالي، أحدث سيلاً من الانتقادات وضجَّة في الشارع الأميركي، ما جعل الأميركيُّون يواجهون صعوبات معيشية جدية في الأشهر الأخيرة، في حين يصارع الإيرانيُّون يومياً، ومنذ عقد من الزمن تلك المصاعب، ونظراً لاستبعاد احتمالية التوصُّل إلى اتفاق في محادثات «فينا» النووية، يشعر كثير من المراقبين والمحللين بالقلق الشيد حيال استمرار مؤشِّر التضخُّم في إيران.

2. http://ensani.ir/file/download/article/20180210164154-10062-47.pdf

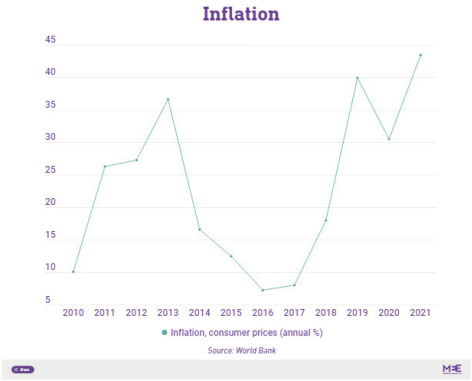

ومع ذلك يجب الالتفات إلى أنَّه في حال اتُّفِقَ حول الملف النووي بين طهران وواشنطن وألغيت العقوبات من الآن، سيتطلَّب من (8-6) أشهر لعودة طهران إلى وضعها الاقتصادي الطبيعي في المسار التجاري الإقليمي والتعافي اقتصادياً، وكذا بيع النفط واسترجاع عائداته، ولهذا السبب تحديداً يعتقد المراقبون أنَّه -حتى لو تُوصِّل إلى اتفاق من الآن- من غير المرجَّح أن تظهر آثاره وعلاماته الاقتصادية في إيران في العام المقبل[3].

فقد اصطدم مصير الاقتصاد الإيراني بعقبة العقوبات والضغوطات القاسية طوال العقد الماضي، فبعد أن تحركت عجلة الاقتصاد وانتعشت عائدات النفط بوتيرة متسارعة، توقفت حتى أصبحت غير قادرة على التقدُّم والنهوض، ولا يخفى أنَّ انحدار السياسات الحكومية أثَّرت سلباً على دخل الطبقات الاجتماعية ودخل الفرد الإيراني، فطبقاً للإحصائيات المسجلة في عام 2013 فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي نحو (450) مليار دولار، إذ كان نصيب الفرد من ذلك (6000) دولار إبَّان العام، ولكن بعد تشديد العقوبات الخارجية وانحدار السياسات الداخلية انخفض دخل الفرد الإيراني إلى (2200) دولار سنوياً، وهذا يشير إلى تراجع باقتصاد العائلة الإيرانية وانكماشه، ويتبيَّن من المرحلة الأولى للعبور من الأزمة هو رفع العقوبات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنَّ ما ينبغي فعله في المرحلة الثانية هو التغيير الذهني لنهج صناع القرار الاقتصادي.

تشير الإحصائيات إلى أنَّ بداية عام 2010، ومع فرض حظر أميركي بخصوص تصدير النفط الإيراني، وانقطاع وارداته المالية في الحقبة نفسها، إلا أنَّه كان من أفضل سنين النمو الاقتصادي

3. https://tinyurl.com/2atwt6c8

في البلاد، فطبقاً لإحصائيات البنك المركزي عام 2010، كان النمو الاقتصادي مع النفط أو من دونه يشكِّل (3-3.2%)، إلا أنَّ عجلة قطار النمو في العقد نفسه سرعان ما توقفت تدريجياً، فكان الركود ضيف الاقتصاد الإيراني، كما أنَّ عودة العقوبات عام 2018 عودةً مكثَّفةً، وضع طهران تحت ضغوطات قاسية، حتى وصل الأمر إلى توقُّف النمو بالناتج المحلي لتقع تحت وطأة أزمة خانقة.

وعليه، فإذا أردنا تقسيم عقد (2010-2020) على قسمين يجب القول: إنَّ السنوات الأولى منه كانت قمة النمو الاقتصادي، فيما شهدت سنواته الأخيرة سقوط الاقتصاد الإيراني في الحضيض، كما أظهرت إحصائية للبنك المركزي في السنوات الأخيرة أنَّ صادرات البلاد النفطية في عام 2020 مقارنة بعام 2017 بلغت الثلث، وأنَّ متوسط النمو الاقتصادي كان سلبياً، وأولى نتائجه كانت هبوط دخل الفرد الإيراني وسقوط العائلة الإيرانية إلى خط الفقر. ومن هنا يمكن القول: إنَّ تدهور الظرف المعيشي للأسر كان نتيجة واضحة لتقلص الحجم الاقتصادي، فالعقوبات وحظر تصدير النفط يمكن أن يؤثِّرا على معدل البطالة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فإذا كانت الصناعة التي تتعرَّض للتقلُّص في صادراتها، فمن الطبيعي أن تقلِّص حجم موظفيها، وتُعِيد هيكلة المنظومة الداخلية، ومن ثَمَّ سينتهي الأمر بتسريح أعدادٍ من العاملين والموظفين.

وكما هو واضح يسود المشهد الاقتصادي السيِّئ ارتفاع التضخُّم وندرة بعض المواد الأساسية، وانقطاع المياه في خوزستان ومعظم أنحاء البلاد، وانقطاع التيار الكهربائي وفقدان الأموال العامة في البورصة، وهجرة النخب والرياضيين وتزايد السرقات، وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية إلى الخارج، والإخفاق في مواجهة (كورونا)، وسوء التغذية، وتراجع القدرة الشرائية، كلُّها أمثلة على المشاكل التي ولَّدتها العقوبات المفروضة على طهران.

والشاخص المهم في مشاكل العقوبات هو أنَّها مادية، وغالباً ما يمكن إصلاحها بمدَّة الوجيزة إلى خمسة أعوام. وفضلاً عن المشاكل المادية العينية، هناك مشاكل ذهنية مخفية، وغير مباشرة تتضح للمدى البعيد.

يرى عالم الاجتماع الشهير «دوركيم» المجتمع بمنزلة الموجود الحي، إذ يخدم أفراده ومكوناته بصورة تحافظ على المجتمع، ويسميه «دوركيم» بالوجدان الجمعي، وهو ليس حاصل للتجمُّع

الصوري لأفراد المجتمع فقط، بل هو شيء منفصل عنهم، يفرض نفسه عليهم فرداً فرداً عند الضرورة، وتسمَّى المعايير والقيم المجتمعية مثل: الأسرة، والكتل التعليمية، والمؤسسات الدينية بالروح الجماعية.

وكما ذكرنا سابقاً، فإنَّ للعقوبات آثارها السلبية، وأنَّ علماء الاجتماع والباحثين الثقافيين يعتقدون أنَّ للمجتمع روح حية، ولها حركة ديناميكية، وتتأثَّر هذه الروح الحية بالعوامل الخارجية، والظروف المادية الواقعية، ومن هنا فالمشاكل العينية نتيجة للعقوبات تؤثِّر على روح المجتمع وذهنه عموماً، ولها آثار أكثر هدماً على عقلية الأفراد، وهذه الآثار غالباً ما تكون غير مباشرة وغير ملموسة وتستغرق وقتاً أطول، فعديد من الجرائم والنزاعات الأسرية وانتشار الفساد والفحشاء، والاضطرابات النفسية وتهديدات الأمن المجتمعي، ناشئة من آثار العقوبات بصورة غير مباشرة.

فعلى سبيل المثال: الإخفاقات الرياضية، فإذا أحصينا المكافآت المادية والمعسكرات التدريبية وكل ما يُصرفُ على الرياضات، سيكون لدينا كثير من الرياضات الفردية وليست الجماعية، والسؤال المعروض هو: لماذا هذا الفشل الرياضي المتكرِّر؟

أصبحت أجواء البلد مليئةً بالمشاكل حتى صارت ذهنية المجتمع وروحته تعاني من الاختلال والتوازن، وهذا ما ألقى بظلاله على أداء الرياضيين بصورة لا إرادية.

إنَّ لاستمرار هذه الظروف آثارها الهدَّامة على المستوى الكلي والنوعي مثل انعدام الثقة الاجتماعية، وغياب الرصيد الاجتماعي، والحس الوطني، كما سيكون لها آثرها على الأمن النفسي للفرد، وأنَّ الجيل الذي ينشأ تحت وطأة تلك الظروف القاسية من العقوبات سيرث انطباعات سلبية، ومن هنا ممكن القول إنَّ العقوبات أثَّرت وستؤثِّر سلباً على الجانب المادي الملموس والمباشر، وكذا الجانب الذهني غير المباشر وغير الملموس، وهذا ما أوجد مشاكلاً اجتماعية، وسوء تدابير، وأرضية فاسدة[4].

4. https://tinyurl.com/252scgwv